مبادئ حقوق الإنسان والتصادم الثقافي

The principles of human rights and cultural collision

أ. د. خليفة إبراهيم عودة التميمي

عميد كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى

*Assistant Professor Dr. Khalifah Ibrahim Awdah Al-Temimi
Dean College of Law and Political Sciences-University of Diyala*

E-mail: dr. khalifa10@yahoo. com

المقدمة

أن اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان برز بشكل واضح وجدي مع انشاء منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥، وكان اولى منجزاتها التاريخية هو الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ وبه بدأت مسيرة حقوق الإنسان واخذت تتقدم من العمومية والمعنوية إلى التخصيص والالزام، ويؤكد أكثر الباحثين والمختصين؛ أن من بين التحديات القائمة في طريق الاعمال الكامل لحقوق الإنسان هو ضعف ايمان الإنسان بها على الرغم من كونه محورها الاساسي، ولما كان المخزون الثقافي كان حاضراً في كل المراحل التاريخية، إلا انه وبشكل مفاجيء اصبح للثقافة اهمية كبرى بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أن المتغيرات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ادت إلى تحولات كبيرة، مما جعل المجتمع الدولي يدخل مرحلة جديدة مليئة بالأحداث، وكان ابرزها انهيارالاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم وفرض نموذجها السياسي والاقتصادي والثقافي على دول العالم. فضلاً عما تشهده بعض دول العالم الثالث من صراعات داخلية قومية واثنية اتخذت من التنوع الثقافي منطلقاً لها، اضيف إلى ذلك ما يعانيه اللاجئون والعمال الاجانب في المجتمعات الديمقراطية بسبب التنوع الثقافي. ولذلك فأن التنوع الثقافي يواجه مشكلة مزدوجة: الاولى تكمن بالقصور في فهم ماهية الثقافة والتنوع الثقافي، والثانية تتجسد في طرح افكار مقصودة لتغيير المفاهيم وتعبئة الرأي العام على هذا النحو. خصوصاً وانها قد طرحت من قبل اكاديميين وفلاسفة معروفين امثال (صمويل هنتغتون) و(فرانسيس فوكومايا).

ولذلك فأن اشكالية بحثنا، تكمن في مدى اهتمام موثيق حقوق الإنسان في الحق بالثقافة اقراراً وحماية؟ وهل اكتنف هذا الاهتمام قصوراً قياساً بحقوق الإنسان الاخرى؟ وهل علينا أن نقر بأن تنوع الثقافات ليس مدعاة للوحدة والحوار وإنما التصادم من أجل أن يفرض الاقوى ثقافته ونموذج حياته على الأضعف وفقاً لنظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ؟ وهل أن هذه النظريات جاءت متطابقاً وصكوك حقوق الإنسان أم متقاطعة معها؟.

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ثنايا البحث مما استلزم من وجهة نظر الباحث تقسيمه إلى المبحثين الآتيين :

المبحث الأول: ماهية الثقافة وأساس الاستثنائية.

المبحث الثاني: نظريات الحتميات الثقافية في ميزان حقوق الإنسان.

واردف الباحث خاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات وفقاً لمقتضيات البحث العلمي، متمنياً التوفيق في عرض وجهة نظره.

الباحث

المبحث الأول

ماهية الثقافة وأساس الاستئثار بها

إن المختص والمتبع لمسيرة حقوق الإنسان قلما يجد في أدبياته ما لا يشير إلى الثقافة والتنوع الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية، والامر ذاته في الاعلانات والاتفاقيات والمحافل الدولية التي تبنتها منظمة اليونسكو ولذلك كان حرياً بنا أن نبحث في مفهوم الثقافة والاساس القانوني لإقرار الحق في الثقافة وسبل التمتع بها في إطار مواثيق حقوق الإنسان، مما اقتضى الأمر تقسيم المبحث إلى مطلبين وفقاً للاتي:

المطلب الأول: مفهوم الثقافة.

المطلب الثاني: الحق في الثقافة في اطار مواثيق حقوق الإنسان.

المطلب الأول: ماهية الثقافة

إن الثقافة في اللغة هي كلمة عربية الاصل من مادة(ث، ق، ف) التي تدل على الحذق والفتنة أو التعديل والتقويم . وقد استعملت بمعنى الحذق والفتنة وتقويم المعوج وتهذيبه، وقال تعالى في سورة الانفال الآية (٥٧) ((فَأَمَّا تَثَقَفَتُّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدُوا بِهَمِّ مَنْ خَلَقَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ)) وتعني وجب وأدرك وأظفر وفي سياق معنى التهذيب والتقويم تقول أثقت الأرض أي اصلحتها واعتنيتها لزراعتها وثقت العقل صقلته بالتعليم والتهذيب وتقول العرب ثقف الرجل أي صار حاذقاً فطناً وأمراه ثقاف أي فطنة.^(١)

لقد شاع حديثاً استعمال لفظ ثقافة في الفكر العربي بمعنى جديد مستمد من معنى الكلمة المقابلة له في اللغة الانكليزية، وهي كلمة "Culture" ذات الأصل اللاتيني، ويرى (جيرارد) أن الثقافة كلها تمر عبر المحاكات فتعلم اللغة والقيم وسياقات السلوك من تقليد والدينا وافراد المجتمع ونظراننا، فأحدى الميزات التي تميز البشر عن الحيوانات هي قدرتهم على المحاكات. على الرغم من أن ظاهرة المحاكات موجودة لدى الحيوانات إلا أن تعقيد وسعة الثقافة التي يجب اكتسابها محاكاتاً من أجل العيش في مجتمع انساني.^(٢)

وهناك من يعرف الثقافة على أنها (مجموع المعارف والسلوكيات التي يتميز بها مجتمع من المجتمعات أو شخص ما وبصفة عامة كل سلوك أو عادة أو معرفة يتلقاها الفرد اجتماعياً وليس وراثياً وتتكون الثقافة من اللغة والفن والدين والعقليات وحتى الاساطير وكل ما من شأنه أن يؤثر على سلوك الافراد ونمط حياتهم بصفة واعية أو غير واعية).^(٣)

(١) ينظر: اساس البلاغة ١/١١٠، تأليف ابو القاسم محمد بن عمرو بن احمد الزمخشري ت: ٥٣٨، تحقيق محمد باسل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٩ هجري/١٩٩٨ م.

(٢) فيرن نيوفيلد ريديكوب، من العنف إلى التراحم، ترجمة: سهيل نجم ومصطفى ناصر، دار الرسم للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٧.

(٣) محمد العربي بن عزوز، زمن هنتغتن - صدام الحضارات ونهاية التاريخ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ٧٦.

ويقصد بالثقافة عند علماء الاجتماع بأنها مجموع المكاسب العقلية والروحية والادبية والفنية التي يكتسبها الفرد من محيطه البيئي الذي يعيش فيه، وبرز تعريفات مفهوم الثقافة واوسعها انتشاراً ذلك الذي قدمه لها (ادوارد تيلور) الذي ذهب إلى أن ((الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي ينطوي على المعرفة والعقائد والفن والاخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من القدرات والمقومات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع)).^(١)

وهناك من يرى أن مصطلح الثقافة يعني قابلية الفرد أو الجماعة لإدراك المنجزات الحضارية واستحسانها، كما يستعمل كذلك للتعبير عن المستوى الحضاري للفرد، فيقال أنه مثقف. أو للدلالة على حضارة معينة فيقال: الثقافة الصينية أو الثقافة اليونانية أو غير ذلك.^(٢)

ولذا كانت الثقافة هي تعبيراً عن المستوى الحضاري، يجب إلا يفهم أن لفظ الثقافة هو للدلالة على لفظ الحضارة تماما؛ لأن الحضارة تعرف على أنها تجسيد عملي للنشاط الفكري عند الإنسان عبر اجتيازه معارج الحياة، وتاريخ الحضارة سجل لتطور عطاء هذا الفكر ومدى فعاليته في مختلف نواحي الحياة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وحرية و عمرانية وادبية، كما تتناول الحضارة إلى جانب ذلك، وسائل انتاج الإنسان ومستوى معيشته وفنونه الجميلة، ومعتقداته الدينية وكيفية تحصيل علومه وطرق صياغة آدابه، ووسائل كفاحه المستمر مع نفسه.^(٣)

كما أن الحضارة تعرف اصطلاحاً على أنها (حصيلة ما قدمته أمة، خلال حقبة تاريخية من المعارف والعلوم وما استخدمته من وسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي).^(٤)

وبما أن الثقافة تحدد سلوكيات الأمة الحضارية فلا بد أن تكون كل أمة متميزة عن حضارة الأمم الأخرى.^(٥) يتضح من ذلك أن الحضارة مفهوم عام يطلق على كل انتاج بشري ماديا كان ام غير مادي، يروم الارتقاء بالحياة الإنسانية في مختلف مجالاتها. في حين ينحصر مفهوم الثقافة في كل ما هو غير مادي في الحضارة سواء اكان روحيا ام فكريا ام ادبيا ام غيرها، فالثقافة والحالة هذه تمثل جانبا من جوانب الحضارة فهي تتكامل مع المدنية على تشكيل ما يسمى بالحضارة.^(٦)

إن هذا التلازم ما بين الحضارة والثقافة لا يعني بالضرورة أن المستويات الثقافية واحدة بل أن المستويات الثقافية قد تتباين داخل الحضارة الواحدة، وأن هناك من ذهب إلى ابعده من ذلك : فيرى (ميلر) أن الثقافة العامة قد تنشأ مع وجود قوميات أو أديان متعددة ضمن إطار الأمة الواحدة، فالاختلاط والتفاعل المستمر بين هذه الثقافات المتنوعة تشكل ثقافة عامة جديدة يشترك بها الجميع. فقد كان الدستور الأمريكي مثلا نقطة الالتقاء بين ثقافات متنوعة ومتصادمة احيانا والتي حملها

(١) محمد عابد الجابري، الاسلام والغرب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٩١.

(٢) هاني سليمان الطعيمات، حقوق الانسان وحرياته الاساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٢٨٧.

(٣) حسين الحاج حسن، حضارة العرب في عصر الجاهلية، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٦.

(٤) مصطفى مسلم وفتحي محمد الزغبى، الثقافة الاسلامية (تعريفها-مصادرها - مجالاتها - تحدياتها)، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٧، ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣-١٩٤.

المهاجرون من اقاصي الدنيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما شكل الدستور الأمريكي فيما بعد، لتأسيس ثقافة عامة ومشتركة.^(١)

ونستشف من كل ذلك أن ثقافة ما لا تتطابق مع ثقافة أخرى، بل أن الثقافة تتخذ أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى هذا التنوع في اصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية وتعددتها، والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والابداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وهذا المعنى يكون التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الاجيال الحالية والاجيال القادمة.^(٢)

وإذا كانت المجتمعات تزداد تنوعاً يوماً بعد يوم، فلا بد من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش المشترك بين افراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة ودينامية، فالسياسات التي تشجع على دمج كل المواطنين ومشاركتهم تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام، وهذا المعنى تكون التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. كما أن التعددية الثقافية التي لا يمكن فصلها عن الاطار الديمقراطي، مؤاتية للتبادل الثقافي ولازدهار القدرات الابداعية التي تغذي الحياة السياسية.^(٣)

(١) علي طاهر الحمود، ((مقاربات نظرية في سوسيلوجيا الهوية انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد ٢٠٠٣))، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي (واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق)، ٢٠١١ لناشر: بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢١٥ - ٢٤٦.

(٢) المادة الثانية من الاعلان العالمي للتنوع الثقافي لسنة ٢٠٠١ الذي اعلنه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو.

(٣) المادة الثانية من الاعلان العالمي للتنوع الثقافي ٢٠٠١

المطلب الثاني: الحق في الثقافة في اطار مواثيق حقوق الإنسان

ثبت تاريخياً وفلسفياً أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ملازمة للشخصية الإنسانية فمنذ أن يولد الإنسان تولد معه حقوقه، وإن انكارها لا يعني عدم وجودها لأنها تدور وجوداً وعدمياً مع الكائن الإنساني.^(١) وهو ما تم تأكيده في المادة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والتي نصت على (يولد جميع الناس احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخاء).

ولما كان الاعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد اكبر دليل تاريخي على الاجماع البشري حول نظام محدد القيم، ومعه لم يعد التأكيد على حقوق الإنسان تعبيراً عن فكرة مثالية، وإنما نقطة انطلاق لإقامة نظام حقيقي وفعلي للحقوق العالمية والوضعية.^(٢) قد نص في المادة السابعة والعشرين منه على أنه (١- لكل شخص حق المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه. . .).^(٣) فذلك يقودنا إلى نتيجة مؤداها أن المجتمع الدولي المتمثل بالجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقر بالحق في الثقافة وعدها حقاً من حقوق الإنسان وعلى مستوى واحد من حيث التعزيز والحماية مع باقي حقوق الإنسان الأخرى إذ لا تراتبية في حقوق الإنسان و لها قيمة قانونية واحدة . فالأمم المتحدة تعد حقوق الإنسان واحدة لا تنقسم ولا تتجزأ وهو ما اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٣٠/٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي اعتبر أن كافة حقوق الإنسان والحريات الفردية غير قابلة للانقسام ومترابطة وفي ذات الاتجاه نص اعلان وبرنامج عمل فينا في الفقرة الخامسة من البند اولا على أن (جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز، . . .).^(٤) وهذا الترابط بين حقوق الإنسان يكون نظام متكامل الجوانب.^(٥) غير أن الاقرار بالحق في الثقافة ضمن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرغم من اهميته لا يعد كافياً لحمايته وتعزيزه، شأنه شأن بقية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بسبب طبيعة الاعلان غير الملزمة للدول، ولكن ذلك لا يقلل من اهمية الاعلان الذي استطاعت الأمم المتحدة من خلاله أن تحصل على اجماع دولي في الاعتراف بحقوق الإنسان في وقت كانت الدول متمسكة اشد التمسك بالسيادة وعدها حقوق الإنسان شأنها داخليا، ولذلك سعت منظمة الأمم المتحدة وبذلت جهوداً مضنية في سبيل تأطير حقوق الإنسان التي تضمنها الاعلان تأطيراً قانونياً ملزماً يضمن الاحترام اللازم لها، عن طريق اقرار اتفاقيات دولية ملزمة للدول الاطراف ومتضمنة لوسائل حماية كافية لتعزيز واحترام للحقوق التي تقرها، على اعتبار أن اقرار الحق لا يجدي نفعاً دون حمايته.

(١) محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الانسان- المصادر ووسائل الرقابة، ج ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٢) كلوديو زانغي، الحماية الدولية لحقوق الانسان، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٣) للاطلاع على نص الاعلان الكامل انظر: لينا الطبال، الاتفاقيات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٤) للاطلاع على النص الكامل يمكن زيارة موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان: [Rtt://www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch)

(٥) سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الانسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٩.

وإنطلاقاً من ذلك واصلت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جهودها على مدى ست سنوات لإعداد مشروع ميثاق دولي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث انتهت منه سنة ١٩٥٤، ومنذ البداية تردد التساؤل عن صلاحية اعداد ميثاق موحد اسوة بالإعلان العالمي ام ميثاقين احدهما للحقوق المدنية والسياسية والثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي نهاية الأمر تم تجزئة مشروع الميثاق إلى ميثاقين أو اتفاقيتين^(١) وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هاتين الاتفاقيتين المعروفتين بأسم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويطلق فقهاء القانون الدولي على هذين العهدين إلى جانب الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ اسم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان^(٢).

ولدى مراجعة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،^(٣) نجد فيه اقراراً واضحاً بحق الإنسان في الثقافة، والزام الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمة بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق وصيانتته وإنمائه وإشاعته، وفقاً لما جاء في المادة (١٥) منه والتي نصت على انه (١- تقرر الدول الاطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد :

(أ) أن يشارك في الحياة الثقافية. (ب) أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته. (ج) أن يفيد

من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي اثر علمي أو أدبي من صنعه.

٢- تراعى الدول الاطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة

لهذا الحق، أن تشمل التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنمائهما وإشاعتهما.

٣- تتعهد الدول الاطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الابداعي.

٤- تقرر الدول الاطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة).

(١) محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الانسان، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦، ٩٥.
(٢) الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان، ط٦، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣٠. هذا ويطلق على الحقوق المدنية والسياسية اسم الجيل الأول او الحقوق السلبية ويطلق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اسم الجيل الثاني او الحقوق الايجابية، وللمزيد انظر: احمد ابو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الانسان، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٥ وما بعدها. ويرى الدكتور حميد حنون ان تباين آراء الفقهاء في تصنيف حقوق الانسان والحريات العامة يرتبط بالزمان والمكان الذي تواجد فيه صاحب الرأي، اذ لا منا ص من تأثره بالنظام السياسي والتنظيم القانوني الذي يحكم العلاقات بين السلطة والافراد الا ان تعدد الآراء في هذا المجال لا يعني عزل الحقوق والحريات بعضها عن الآخر، او التمتع ببعضها وإيقاف الأخرى، لان معظم الحقوق والحريات تتميز بالتكامل والارتباط. وللمزيد انظر: حميد حنون خالد، حقوق الانسان، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٧.
(٣) للاطلاع على النص الكامل انظر: لينا الطبال، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ وما بعدها.

فضلاً عن ذلك، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي انشئت عام ١٩٤٦، تسعى إلى ضمان حق الإنسان في التربية والتعليم وإلى اعطاء معنى محسوس لفكرة الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان.^(١) وأن المهمة المحددة لليونسكو في إطار الأمم المتحدة تتمثل في صون التنوع المثمر للثقافات وتعزيزه وفقاً لما ورد في ديباجة الاعلان العالمي للتنوع الثقافي لعام ٢٠٠١.

أما على الصعيد الاقليمي، نجد أن الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٩ قد نصت على اتخاذ التدابير اللازمة لأجل التحقيق الكامل للحقوق الثقافية، إذ نصت المادة (٢٦) من الاتفاقية على (تعهد الدول الاطراف أن تتخذ، داخلياً ومن خلال التعاون الدولي، كل الاجراءات اللازمة، ولا سيما الاقتصادية والتقنية منها، بقصد التوصل تدريجياً عن طريق التشريع أو غيره من الوسائل الملائمة إلى التحقيق الكامل للحقوق المتضمنة في المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية والثقافية...).

وفي ذات السياق أكد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١، على الحق في الثقافة بصورة جلية وأكثر وضوحاً من الاتفاقية الامريكية سالفه الذكر من خلال نص المادة (١٧) منه والتي جاء فيها (١). حق التعليم مكفول للجميع ٢. لكل شخص الحق في الاشتراك بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع ٣. النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة في نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان). واما الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في ٢٣ / ايار / ٢٠٠٤، فقد ضمن حق الثقافة لكل فرد إذ نصت المادة (٤٢) منه على أنه (١). لكل شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته ٢. تتعهد الدول الاطراف باحترام حرية البحث العلمي وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الانتاج العلمي أو الادبي أو الفني ٣. تسعى الدول الاطراف للعمل المشترك وتعزيز التعاون بينها على كل الاصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والابداع والمنظمات من أجل تطوير البرامج العملية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها).

ومن اللافت للنظر، أن الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان ١٩٥٠، وعلى الرغم من كونها أول اتفاقية على الصعيد الاقليمي، نصت على الحقوق المدنية والسياسية فقط.^(٢) ولم تنص على الحق في الثقافة وبرأينا نعزو سبب ذلك إلى الموروث الليبرالي لدول المجلس الاوربي. ولكن بعد دخول الاتفاقية سنة ١٩٥٨ حيز التنفيذ والحق بها بعد ذلك اربعة عشرة بروتوكولا.^(٣)

(١) محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٢) حميد حنون خالد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٣) ليلى الطبال، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٦.

ومن البروتوكول الأول الذي تم اقراره عام ١٩٥٢ ودخوله حيز التنفيذ ١٩٥٨ نجد في المادة الثانية منه والتي تضمنت الحق في التعليم، أن هناك اقراراً ضمنياً بالحق في الثقافة فهو يعالج قيمة الحق في التعليم فيما يتعلق بدور الدولة وبالاحترام الذي ينبغي على السلطات الحكومية أن تراعيه بشأن حق الوالدين في تحديد نوعية التربية والتعليم التي يرغبان فيها لأولادهما بما يتفق مع معتقداتهما الدينية والفلسفية. ومعنى لفظ ((معتقدات)) الواردة في هذا البروتوكول ليس مرادفاً لكلمة (أراء) أو (أفكار) كما تم استخدامها في المادة (١٠) من الاتفاقية، بل صفة (فلسفية) التي تأتي بعده تجعله يتعلق بمعتقدات تستحق الاحترام في مجتمع ديمقراطي.^(١)

ومن كل ذلك، يتضح أن أهم موانيق حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والاقليمي قد اكدت على اقرار وحماية الحق في الثقافة مما رسخت الاساس القانوني للاستئثار به واعماله بنفس القدر الذي أولته لباقي حقوق الإنسان وفقاً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وهو ما أكدته (اعلان وبرنامج عمل فينا) الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٩٣، في الفقرة (١) من البند (أولاً) على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلي قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز. وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.^(٢)

(١) كلوديو زانغي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) للاطلاع على نص الاعلان الكامل يمكن زيارة مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا، متاح على الرابط: WW1.

المبحث الثاني

نظريات الحتميات الثقافية في ميزان حقوق الإنسان

إن التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية، يقتضي القبول والتقدير للتنوع التّركي لثقافات عالمنا، وهذا الانفتاح على الثقافات الأخرى سوف يوسع الخيارات المتاحة للأفراد في سبيل الوصول لحياة فكرية وعاطفية وإخلاقية وروحية مرضية، إلا أن هذا الأمر لم يرق لبعض المنظرين: فطرحوا نظريات رد كل ثقافة إلى هويتها الخالصة ورفض الخضوع لأي تأثير خارجي أي أنها تحيلنا إلى نوع من الحتمية الثقافية.^(١) ولتقييم هذه النظريات كان لزاماً علينا أن نزنها وفقاً لموقف القانون الدولي لحقوق الإنسان من التنوع الثقافي، وللإحاطة بالموضوع بصورة وافية، قسمنا المبحث إلى مطلبين وفقاً للآتي:

المطلب الأول: الأفكار المطروحة في الصدام بين الثقافات المتنوعة ونهاية التاريخ.

المطلب الثاني: موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان من حتمية تصادم الثقافات ونهاية التاريخ.

المطلب الأول: الأفكار المطروحة في الصدام بين الثقافات المتنوعة ونهاية التاريخ.

من الأفكار المتداولة عند بعض المفكرين أن التمايز بين الهويات والثقافات ليس مدعاة للوحدة في إطار التنوع أو الحوار، وإنما للتصادم من أجل أن تفرض الهوية المتغلبة قيمها على الهويات المهزومة ويفرض الأقوى إرادته وحضارته ونموذج حياته على الأضعف. ومن هؤلاء المفكرين (صمويل هنتغتون) وتلميذه (فرانسيس فوكوياما)، فيبني صمويل هنتغتون نظريته في (صدام الحضارات) سنة ١٩٩٦، على افتراض رئيسي هو أن الثقافة والهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسيخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة.^(٢) ويرى أن الحضارة والثقافة كلاهما يشيران إلى مجمل أسلوب الحياة لدى شعب ما، وأن الحضارة هي ثقافة على نطاق واسع فكلاهما يضمنان المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير، وأن الثقافة هي الفكرة العامة في كل تعريف للحضارة تقريباً.^(٣) ووفقاً لهذه المدخلات فهو يقسم العالم إلى ثمانية حضارات^(٤) هي:

- الحضارة الصينية (الصين، كوريا، فيتنام، الفلبين) التي تعتمد على الكونفوشيوسية.
- الحضارة اليابانية التي تعتمد على الشنتوية.
- الحضارة الهندية التي تعتمد على الهندوسية.
- الحضارة الإسلامية التي تعتمد على الدين الإسلامي.

(١) محمد العربي بن عزوز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٢) صمويل هنتغتون، صدام الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، ط٢، مكتبة سطور، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ وما بعدها.

- الحضارة الغربية التي تعتمد على اليهودية المسيحية (أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا).
- الحضارة الشرقية الأرثوذكسية (روسيا، أوكرانيا، صربيا، اليونان) المرتكزة على المسيحية الأرثوذكسية.
- حضارة أمريكا اللاتينية التي تعتمد على الكاثوليكية وعلى هياكل سياسة أمريكية لاتينية، موروثه عن العهد الاستعماري.
- الحضارة الأفريقية (باستثناء أفريقيا الشمالية والقرن الأفريقي) التي تعتمد على ديانات تقليدية.

ويعتبر صمويل هنتغتون أن الصدام بين هذه الحضارات حتمي لعدة أسباب ومنه التزايد الديمغرافي الذي يقلل من فضاء العيش على وجه الأرض، والعولمة التي تعزز التداخل بين دول العالم، ويضيف أن التحديث يجبر الناس على الابتعاد عن هويتهم التقليدية فيخلق ردة فعل معاكسة تؤدي إلى العودة إلى الدين، إذ أن الغرب وهو في قمة المعاصرة لم ينجح في تغريب بقية العالم لأن الفوارق الثقافية تحول دون ذلك مما يدفع غير الغربيين إلى العودة إلى جذورهم الأصلية.

ويرى أيضاً، أن السياسة الكونية يعاد تشكيلها الآن على امتداد الخطوط الثقافية، مدفوعة بالتحديث. فالشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد. والانحيازات التي تعتمد على الأيديولوجية والعلاقات مع القوى الكبرى تفسح الطريق لتلك التي تعتمد على الثقافة والحضارة. والحدود السياسية يعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية: العرقية والدينية والحضارية. فالمجتمعات الثقافية تحل محل كتلتات الحرب الباردة وخطوط التقسيم بين الحضارات تصبح هي خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية. وإذا كان يمكن أن تكون هناك دولة غير منحازة أثناء الحرب الباردة، أو كان بإمكانها أن تغير انحيازها - كما فعل الكثيرون - من جانب إلى جانب آخر، وكان يمكن لقادة تلك الدول أن يختاروا على ضوء ادراكهم لمصالحهم الأمنية وحساباتهم لموازن القوى وخياراتهم الأيديولوجية، ولكن في العالم الجديد أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداواتها.^(١)

إن أخطر ما يمكن أن يحدث للغرب حسب صمويل هنتغتون هو القبول بالتعددية الثقافية لأن التعددية الثقافية تهدد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الداخل والقيم الكونية والعالم لأن هذين الاتجاهين ينفيان الطبيعة الاستثنائية للثقافة الغربية، فأصحاب الثقافة الواحدة يريدون أن يكون العالم مثل أمريكا وأصحاب التعدد الثقافي يريدون أن تكون أمريكا مثل العالم، ولكن أمريكا متعددة الثقافات أمر مستحيل لأن أمريكا لا غربية لن تكون أمريكا، وإن انقاذ أمريكا والغرب يجب أن يتم من خلال إعادة أحياء الهوية الغربية.^(٢)

كما يرى صمويل هنتغتون أن الغرب من خلال مجالات ثلاثة واجه، ومن المرجح أن يظل يواجه صعوبات لحماية مصالحه ضد مصالح المجتمعات غير الغربية وهذه المجالات هي: الحفاظ على تفوقه العسكري.

(١) صمويل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٢) محمد العربي بن عزوز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

١- تنمية القيم والمؤسسات الغربية بالضغط على المجتمعات الأخرى لاحترام حقوق الإنسان كما يفهمها الغرب وتبني الديمقراطية بالأسلوب الغربي.

٢- حماية التماسك الثقافي والاجتماعي والاثنى للمجتمعات الغربية بتقييد عدد المسموح بقبولهم من غير الغربيين كمهاجرين أو لاجئين.^(١)

إن صمويل هنتغتون كغيره من مفكري اليمين المتطرف، يرى أن المعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لابد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، لأنه تجسد أرقى فكر ولأنها أكثرها استنارة وليبرالية وعقلانية وحدائفة وتحضراً.^(٢)

إن تفكير صمويل هنتغتون قائم على أن الاختلاف بين الثقافات ليس عنصر ثراء وإنما هو سبب للمواجهة وأن الحضارة التي لا تدافع عن نقاوتها مصيرها الانهيار، وأن الحضارات لابد لها أن تتصادم حتى تفرض الحضارة المتغلبة قيمها بالقوة العسكرية لا بالحوار والانفتاح على بقية الحضارات.

أما الفيلسوف والباحث السياسي الأمريكي فرانسيس فوكاياما فقد نشر كتاباً عام ١٩٩٢ اسماه (نهاية التاريخ)، أن فكرة فوكاياما عن نهاية التاريخ هي أن الديمقراطية الغربية الحرة قد انتصرت، وانتصر الغرب معها، ولن يعود الآن أمام الأمريكيين والأوروبيين ما ينتظرونه من جديد، هذا الانتصار الكاسح - في رأي فوكوياما - قد اغلق باب التاريخ، فلا جديد بعد اليوم، إلا في حدود بعض الإصلاحات الطفيفة، لكن لن يتعدى هذا ليصبح حدثاً تاريخياً.^(٣)

ويرى فوكوياما أنه لا توجد أيديولوجية ما يمكن أن تحل محل التحدي الديمقراطي التقدمي، ويصدق هذا على أغلب أجزاء العالم الحديث، فالملكية بأشكالها المتعددة قد اضمحلت على نطاق واسع مع بداية هذا القرن، والفاشية والشيوعية وهما المنافسان الرئيسيات للديمقراطية لم يصدقا في طرحهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى الذين لم يتبنوا الديمقراطية كمنهاج لهم، سوف يضطرون إلى التحدث بلغة الديمقراطية من أجل تبرير انحرافهم عن نظام عالمي أصبح حالياً شبه متفق عليه.^(٤)

(١) صمويل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠١.

(٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص ٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

ويرى في نهاية كتابه، أن الجنس البشري كما لو كان قطاراً طويلاً من العربات الخشبية التي تجرها الجياد متجها إلى مدينة بعينها عبر طريق طويل في قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت اليها بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من الأوباش (الهنود الحمر) فضل الطريق، والبعض الثالث انهكته الرحلة الطويلة فقرر اختيار مكان وسط الصحراء للإقامة فيه وتنازل عن فكرة الوصول إلى المدينة، بينما من ضلوا الطريق راحوا يبحثون عن طرق بديلة للوصول إلى المدينة، وفي النهاية يجد الجميع انفسهم مجبرون على استعمال نفس الطريق - ولو عبر طرق فرعية مختلفة - للوصول إلى غايتهم، وفعلا تصل اغلب هذه العربات إلى المدينة في النهاية، وهذه العربات لا تختلف عن بعضها البعض إلا في شيء واحد وهو توقيت وصولها إلى المدينة، سرعة أو ببطء وصولها إلى... الديمقراطية الليبرالية... ومن ثم نهاية رحلتها الطويلة... نهاية التاريخ.^(١)

وجل ما أراد أن يصل إليه فوكومايا على ما يبدو من طروحاته الفكرية هو أراد أن يسوق لفكرة أن المجموعات البشرية التي تتجمع حسب هويتها الثقافية أو القومية لم تعد لها شرعية وجود في العالم الراهن وعليها أن تقبل وفقاً لذلك بانهايار كافة الحدود القومية وأن تنصهر في أمة عالمية واحدة، وأن تتخلى عن انظمتها الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بصورة نهائية وأن تقبل ادارة عالمية واحدة بقيادة الليبرالية الجديدة لأنه غاية التاريخ البشري، حسب رأيه.

(١) فرانسيس فوكوياما، المصدر نفسه، ص ٢٧٨ - ٢٧٩

المطلب الثاني: موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان من حتمية صدام الثقافات ونهاية التاريخ.

إن تتبع نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان^(١)، لبيان موقفه من التنوع الثقافي وذلك بتحليل الاتفاقيات والاعلانات التي تبناها المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان. ولتكن البداية من حيث الاهتمام الجاد والحقيقي بحقوق الإنسان وذلك بصدور ميثاق منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥ والتي حلت بموجبه منظمة الأمم المتحدة محل عصبة الأمم، وكان واضحاً إيمان المجتمع الدولي بحقوق الإنسان من خلال ديباجة الميثاق، كما أكد الميثاق في المادة (٥٥) منه^(٢)، على اشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع بدون تمييز، ولما كان الحق في الثقافة هو واحداً من مجموع حقوق الإنسان المترابطة والمتشابكة والتي لا يمكن فصل احدهما عن الآخر، وعليه فإن طرح فكرة انكار ثقافة أو ثقافات معينة لصالح ثقافة معينة هو انتهاك لحق من حقوق الإنسان وهو يتقاطع مع مقاصد الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك فإن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، كانت واضحة باحترام التعددية الثقافية فعدت - من خلال ديباجتها - كل نظرية تبني التفوق على اعتبارات عنصرية، هي باطله ومدانة اخلاقياً من قبل المجتمع الدولي، وأكدت في المادة الخامسة منها أن كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري والعنف والتحريض ضد أي عرق أو أية جماعة أو اصل اثني، جريمة يعاقب عليها القانون.^(٣) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل، على أن تبني ونشر فكرة تصادم الحضارات وفقاً للتنوع الثقافي ونهاية الأمم والتاريخ كي تذوب كل الثقافات في بودقة ثقافة واحدة، هو نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري والكراهية العنصرية. مما يشكل ذلك جريمة يحاسب عليها القانون وفقاً لأحكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لسنة ١٩٦٥، ولا يمكن لأصحاب هذه النظريات التذرع بحرية التعبير، لأن حرية التعبير ليست مطلقة وإنما محددة بنظام قانوني يضمن ممارستها بصورة صحيحة وبما لا يمكن انتهاك حق من حقوق الإنسان على حساب حق آخر.

(١) يقصد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان هو (مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تقر للأفراد بعدد من الحقوق والرخص الهادفة لحماية حريتهم وكرامتهم دون تمييز، وبالضمانات المؤسسية اللازمة للرقابة على تمتعهم بهذه الحقوق والرخص)، ينظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، مصدر سبق ذكره، ص ٦. وللمزيد انظر: عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٢، ٢٥ وما بعدها.

(٢) تنص المادة (٥٥/ج) من ميثاق الامم المتحدة على انه(ان يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً).

(٣) تنص المادة(٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري على انه(أ. اعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري او الكراهية العنصرية، وكل تحرض على التمييز العنصري وكل عمل من اعمال العنف او تحريض على هذه الاعمال يرتكب ضد اي عرق او اية جماعة من لون او اصل اثني اخر وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون. ب. اعلان عدم شرعية المنظمات، وكذلك النشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في ايها جريمة يعاقب عليها القانون. ج. عدم السماح للسلطات العامة او المؤسسات العامة، القومية او المحلية، بالترويج للتمييز العنصري او التحريض عليه).

كما اكدت منظمة الأمم المتحدة من خلال (اعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية) لعام ٢٠٠٠ على انه يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم من تنوع وينبغي إلا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات لا ينبغي قمعها بل ينبغي الاعتراز بها باعتبارها رصيماً ثميناً للبشرية، وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات. وفي ذات السياق، ترى منظمة اليونسكو وجوب التسامح بين الثقافات المختلفة ونبد الدوغماتية، فقد اكدت في (المادة الاولى/٣) من الاعلان الذي اعتمده عام ١٩٩٥ (اعلان مباديء بشأن التسامح)، على أنه {أن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية)والديمقراطية وحكم القانون، وهو ينطوي على نبد الدوغماتية، والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان}. كما ترى اليونسكو أن احترام تنوع الثقافات والتسامح والحوار والتعاون في جو من الثقة والتفاهم هو ضمانة اكيدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وفقاً لما تضمنته ديباجة الاعلان العالمي للتنوع الثقافي لعام ٢٠٠١، كما اكدت على أن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب اخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان، ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي كي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي، أو لكي يحد من نطاقها.^(١) ومن خلال نصوص هذه الاعلانات، فأن اليونسكو تؤسس لفلسفة اخلاقية جديدة للحد من مظاهر التفوق والانغلاق المبنية على الاصولية ولتعميم منظور للعالم اكثر انفتاحاً وابداعاً وديمقراطية. خصوصاً وأن بعض الثقافات قد تتعارض في جوانب عديدة منها مع ثقافات اخرى والتي لا تجد استحساناً من الغالبية الوطنية وبالتالي ستظهر جماعات متطرفة تأخذ على عاتقها محاربة هذه الثقافة في صورها كافة وبمختلف الاساليب والوسائل وسوف لن تفشل في اغراء الشباب للالتحاق بها وحثهم على القيام بكل الاعمال ضدها بما فيها الاعمال الارهابية.^(٢)

ومن كل ذلك نرى أن هذه النظريات لم تطرح بتجرد عن خلفيات اصحابها الفكرية والسياسية ومتحيزين تماما لنموذجهم الثقافي سعياً لانتصاره وفناء ما عداه من ثقافات، معتمدين في ذلك على حجج واهية لم نجد لها اساساً في توجه المجتمع الدولي، وهي مجرد اصطناع طوباوية لا اساس لها من الواقع وتتقاطع تماماً وصكوك حقوق الإنسان التي تؤكد على التواصل والحوار الهادي بين الثقافات المختلفة والتي هي مصدر اعتراز لأنها إرث مشترك للبشرية جمعاء لا ينبغي تصادمها او تغليب إحداها على الأخرى.

(١) المادة الرابعة من الاعلان العالمي للتنوع الثقافي لعام ٢٠٠١.

(٢) طلال حامد خليل ورائد صالح علي، ((المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الارهاب))، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية القانون والعلوم السياسية/جامعة ديالى(اشكالية التداخل بين مفهومي الارهاب وحقوق الانسان)، ٢٠١٣، المنشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، عدد خاص، ٢٠١٣، ص ٢٧١ - ٢٩٧.

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع (مبادئ حقوق الإنسان والتصادم الثقافي) والذي حللنا فيه أهم مبادئ حقوق الإنسان الدولية والاقليمية المتعلقة بالحق في الثقافة والتنوع الثقافي، فضلاً عن تقييمنا لأهم النظريات الفكرية المطروحة بهذا الشأن بالمقارنة مع اتفاقيات واعلانات حقوق الإنسان فقد توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي سوف نعرضها وفقاً للاتي :

أولاً - الاستنتاجات:

- 1- إن الحق في الثقافة هو من الحقوق الذي أقرته وكفلته ميثاق حقوق الإنسان سواء في إطار منظمة الأمم المتحدة أم على مستوى الاتفاقيات الاقليمية إلا اننا لم نجد اتفاقه خاصة بالثقافة والتنوع الثقافي واحترام التعددية الثقافية.
- 2- إن نظريات (تصادم الحضارات) و (نهاية التاريخ)، التي اتخذت من التنوع الثقافي منطلقاً لها وبنت عليه حججها، هي نظريات غير بريئة هدفها تعبئة الرأي العام ضد الآخر لأجل التسويق لفكرة انتصار الرأسمالية الليبرالية الجديدة.
- 3- إن هذه النظريات لم تطرح بتجرد عن خلفيات اصحابها الفكرية والسياسية ومتحيزين تماماً لنموذجهم الثقافي سعياً لانتصاره وفناء ما عداه من ثقافات، معتمدين في ذلك على حجج واهية لم نجد لها اساساً في توجه المجتمع الدولي، وهي مجرد اصطناع طوباوية لا أساس لها من الواقع و تتقاطع تماماً وصكوك حقوق الإنسان التي تؤكد على التواصل والحوار الهادئ بين الثقافات المختلفة والتي هي مصدر اعتزاز لأنها إرث مشترك للبشرية جمعاء لا ينبغي تصادمها او تغليب إحداها على الأخرى.
- 4- إن منظمة اليونسكو بذلت جهداً مشهوداً لكي تؤسس لفلسفة أخلاقية جديدة للحد من مظاهر التفوق والانغلاق المبنية على الأصولية. خصوصاً وأن بعض الثقافات قد تتعارض في جوانب عديدة منها مع ثقافات اخرى والتي قد لا تجد استحساناً من الغالبية الوطنية وبالتالي ستظهر جماعات متطرفة تأخذ على عاتقها محاربة هذه الثقافة في صورها كافة وبمختلف الاساليب والوسائل وسوف لن تفشل في اغراء الشباب للالتحاق بها وحثهم على القيام بكل الاعمال ضدها بما فيها الأعمال الارهابية.
- 5- إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة للأفراد لبلوغ حياة فكرية واخلاقية وروحية مرضية وان الدفاع عن التنوع الثقافي واجب لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان، فهو يفرض الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحد من نطاق حقوق الإنسان التي تضمنها المواثيق الدولية.

ثانياً – التوصيات: بناء على النتائج التي توصل اليها البحث، فأن الباحث يوصي بالاتي:

١- نقترح على الأمم المتحدة أن تعتمد اتفاقية دولية خاصة بالثقافة والتنوع الثقافي تماشياً مع النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة في التحول من العمومية إلى التخصصية في أكثر حقوق الإنسان، وذلك لإضفاء حماية واحترام أكبر للتعددية الثقافية.

٢- على دول العالم أن تتخذ اجراءات متضافرة ضد ما ينشر من افكار متطرفة وضع نظام قانوني واضح المعالم لحرية التعبير، وخصوصاً تلك الافكار والنظريات التي لا تقر بالتنوع الثقافي والتي تدعو إلى طمس ثقافات لصالح ثقافات اخرى وتعبئة الرأي العام بهذا الاتجاه المبني على التمييز والكرهية وعدم الاعتراف بالأخر مما له من اثار سلبية تشكل ارضا خصبة للانغلاق والتطرف والارهاب.

٣- على المنظمات غير الحكومية المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان أن تأخذ دورها الفاعل في نشر التسامح بين البشر ووجوب احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به ثقافتهم من تنوع، وينبغي إلا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتراف بها باعتبارها رصيماً ثميناً للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

٤- على المؤسسات التربوية والتعليمية أن تولي اهتماماً كبيراً في غرس مفاهيم الانفتاح على الثقافات المتنوعة واحترامها وتقبل الآخر على اساس الغيظ المشترك، وذلك من خلال ادخال المناهج الدراسية التي تعنى بهذا الموضوع، خصوصاً وان المنهاج المقرر في الجامعات لم يتضمن أي اشارة اليها مما يعد ذلك قصوراً بحاجة للمعالجة ونقترح تعديل المنهج المقرر أو بإضافة مادة مستقلة خاصة بتلك المفاهيم لأجل بناء شخصية انسانية مؤمنة بالتعددية الثقافية وتحصينها من خطر الافكار المتطرفة حفاظاً على السلم الاهلي وضمان السلام والامن الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- ١- احمد ابو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، ط٦، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٢- حسين الحاج حسن، حضارة العرب في عصر الجاهلية، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧.
- ٣- حميد حنون خالد، حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣.
- ٤- سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
- ٥- صمويل هنتغتون، صدام الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، ط٢، مكتبة سطور، بيروت، ١٩٩٩.
- ٦- عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٢.
- ٧- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
- ٨- فيرن نيوفيلد ريديكوب، من العنف إلى التراحم، ترجمة: سهيل نجم ومصطفى ناصر، دار الرسم للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
- ٩- كلوديو زانغي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
- ١٠- لينا الطبال، الاتفاقيات الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٩.
- ١١- محمد العربي بن عزوز، زمن هنتغتون - صدام الحضارات ونهاية التاريخ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- ١٢- محمد عابد الجابري، الاسلام والغرب، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٣- مصطفى مسلم وفتحي محمد الزغبي، الثقافة الاسلامية (تعريفها-مصادرها - مجالاتها - تحدياتها)، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.
- ١٤- محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان- المصادر ووسائل الرقابة، ج١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
- ١٥- محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦.
- ١٦- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحياته الاساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.

ثانياً- البحوث :

- ١- علي طاهر الحمود، ((مقاربات نظرية في سوسيوولوجيا الهوية انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الأمة العراقية في عراق ما بعد ٢٠٠٣)). بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي (واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق)، ٢٠١١، الناشر: بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢١٥ - ٢٤٦.
- ٢- طلال حامد خليل ورائد صالح علي، ((المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الارهاب)). بحث مقدم المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية القانون والعلوم السياسية/جامعة ديالى(اشكالية التداخل بين مفهومي الارهاب وحقوق الإنسان)، ٢٠١٣، المنشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، عدد خاص، ٢٠١٣، ص ٢٧١ - ٢٩٧.

ثالثاً- الوثائق:

- ١- ميثاق منظمة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.
- ٢- الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.
- ٣- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦.
- ٤- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.
- ٥- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ١٩٦٥.
- ٦- الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠.
- ٧- الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٩.
- ٨- الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١.
- ٩- اعلان وبرنامج عنل فينا ١٩٩٣.
- ١٠- اعلان مبادئ بشأن التسامح ١٩٩٥.
- ١١- اعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية لعام ٢٠٠٠.
- ١٢- الاعلان العالمي للتنوع الثقافي ٢٠٠١.

رابعاً- القواميس والمعاجم:

- ١- اساس البلاغة ١/١١٠، تاليف ا بو القاسم محمد بن عمرو بن احمد الزمخشري ت: ٥٣٨، تحقيق محمد باسل، الناشر: دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٩ هجري/١٩٩٨ م.

خامساً- مواقع الانترنت:

- ١- مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، متاح على الرابط: ww1.umn.edu/humanr
- ٢- موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: www.Unhcr.ch